



جمعية البنوك في الأردن

ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

كراسة رقم (1)

سلسلة

المجلد رقم (10)

كراسات الجمعية

هامش سعر الفائدة الحقيقي في الأردن



إعداد

دائرة الدراسات

جمعية البنوك في الأردن

كانون الثاني ٢٠١٩

عمان - الأردن

هامش سعر الفائدة الحقيقي في الأردن

إعداد

دائرة الدراسات

جمعية البنوك في الأردن

كانون الثاني ٢٠١٩

عمان - الأردن

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية البنوك في الأردن، ولا يسمح بإعادة إصدار هذه الكراسة أو أي جزء منها أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها أو ترجمتها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الجمعية. ويجوز الاقتباس منها لأغراض البحث العلمي بعد الإشارة إلى المصدر.

تصميم وإشراف فني وطباعة


Control

Design and Printing Services

Tel: 07 88 620 228

e-mail: control1est@gmail.com

المحتويات

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--------------------------------------|
| ٥ | تقديم |
| ٧ | المقدمة |
| ٩ | الملخص التنفيذي |
| ١٠ | ١- تمهيد |
| ١٠ | ٢- دور البنوك كوسيط مالي في الاقتصاد |
| ١٢ | ٣- مفهوم وأهمية هامش سعر الفائدة |
| ١٣ | ٤- طرق حساب هامش سعر الفائدة |
| ١٨ | ٥- مقارنة دولية لهامش سعر الفائدة |
| ٢٠ | ٦- الخلاصة والاستنتاجات |
| ٢٠ | ٧- أهم المراجع |

تقديم

تعمل جمعية البنوك في الأردن ومنذ تأسيسها عام ١٩٧٨ على الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، بالإضافة إلى سعيها لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه.

وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تضطلع به الجمعية، وحرصاً منها على توفير المعلومات الدقيقة بموضوعية وشفافية، ارتأت الجمعية أن تقوم بإعداد دراسات مختصرة ومفيدة لتوضيح أي غموض يتعلق بالعمل المصرفي، وللإجابة عن الاستفسارات والآراء المطروحة حول مختلف القضايا المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، بجانب دورها التعليمي والتثقيفي لزيادة الوعي المصرفي.

واننا نأمل مع إصدارنا لهذه الدراسات أن تحقق الفائدة المرجوة منها في توضيح حقائق الأمور، بالاعتماد على البيانات والمعلومات من مصادرها الأساسية.

والله الموفق،،

هاني القاضي

رئيس مجلس الإدارة

المقدمة

يسر جمعية البنوك في الأردن أن تضع بين أيديكم العدد الأول من المجلد العاشر لسلسلة كراسات الجمعية والذي يأتي تحت عنوان «هامش سعر الفائدة الحقيقي في الأردن».

تأتي هذه الكراسة لتبحث في حقيقة ما يثار حول ارتفاع هامش سعر الفائدة بين التسهيلات الائتمانية والودائع لدى البنوك العاملة في الأردن، ومناقشة آلية حساب هامش سعر الفائدة البسيط ومدى قدرته على عكس هيكل أسعار الفوائد على التسهيلات والودائع لدى البنوك في الأردن، إضافة لاحتساب هامش سعر الفائدة الحقيقي في الأردن وفقاً للأسلوب العلمي والذي يعكس بدقة الهيكل الفعلي لأسعار الفوائد.

ويتناول الجزء الأول من هذه الكراسة تمهيد عام لموضوع الدراسة، بينما يتناول الجزء الثاني دور البنوك كوسيط مالي في الاقتصاد ويناقش الوظيفة التقليدية للبنوك، أما الجزء الثالث فيبحث في مفهوم هامش سعر الفائدة وأهميته، بينما يبحث الجزء الرابع في طرق حساب هامش سعر الفائدة بما في ذلك هامش سعر الفائدة البسيط، وهامش سعر الفائدة الحقيقي، ويقارن بين مزايا وعيوب كل طريقة من هذه الطرق، ويبين آلية الاحتساب الخاصة بكل طريقة. ويظهر الجزء الرابع مقارنة دولية لهامش سعر الفائدة، وذلك من خلال مقارنة هامش الفائدة البسيط في الأردن مع مجموعة من الدول العربية. فيما يتضمن الجزء الأخير على خلاصة بأهم نتائج الدراسة، ويوصي بضرورة الاعتماد على هامش سعر الفائدة الحقيقي لأنه هو المقياس الأدق والأكثر تعبيراً عن الهامش الفعلي الذي تتقاضاه البنوك.

وإننا إذ نصدر هذه الكراسة لنأمل أن تساهم في إزالة الغموض حول هامش الفائدة في الأردن، وأن تجيب على التساؤلات المختلفة التي قد تثار حول هذا الموضوع، كما نأمل أن تكون مرجعاً مهماً للباحثين والمهتمين في حساب هامش سعر الفائدة.

الدكتور عدلي قندح

المدير العام

الملخص التنفيذي

- كثرت التساؤلات المطروحة في الآونة الأخيرة حول أسعار الفوائد لدى البنوك العاملة في الأردن، وأثير الكثير من النقاش حول ارتفاع الهامش بين سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وسعر الفائدة على الودائع، وهو هامش فائدة بسيط ومضلل ولا يعكس الحقيقة كاملة.
 - تهدف هذه الدراسة لحساب هامش سعر الفائدة الحقيقي في الأردن، وذلك بالاعتماد على المفهوم العلمي لهامش سعر الفائدة، واستناداً إلى البيانات الفعلية المنشورة من قبل البنوك، وبالشكل الذي يوضح الحقائق ويزيل الغموض المثار حول الموضوع.
 - تشير الدراسة إلى أن هناك العديد من الطرق المستخدمة لحساب هامش سعر الفائدة، وأهمها هامش سعر الفائدة البسيط، وهامش سعر الفائدة الحقيقي.
١. هامش سعر الفائدة البسيط: وهو عبارة عن الفرق بين أسعار الفائدة على القروض والسلف وأسعار الفائدة على الودائع لأجل. وتشير الدراسة إلى أن هامش سعر الفائدة البسيط لا يمكن الاعتماد عليه نظراً للعديد من العيوب التي تتخلله والتي تصب في تضخيم الهامش وإعطاء فكرة مضللة وغير واقعية عن مستوى هامش الفائدة.
٢. هامش سعر الفائدة الحقيقي: وهو عبارة عن الفرق بين نسبة الفوائد الدائنة على الأصول المدرة للفوائد وبين نسبة الفوائد المدينة على المطلوبات التي تحمل فوائد. وتشير الدراسة إلى أن هامش سعر الفائدة الحقيقي يتضمن على العديد من المزايا أهمها ارتفاع مستوى الدقة والقدرة عن التعبير الفعلي عن هامش سعر الفائدة، وأنه يأخذ بعين الاعتبار جميع أنواع الفوائد المقبوضة والمدفوعة على مختلف أنواع توظيفات ومصادر أموال البنوك، ويأخذ كذلك الكلف المصرفية الرئيسية المصاحبة لتوظيفات أو مصادر أموال البنوك.
- تشير الدراسة إلى أن هامش سعر الفائدة الحقيقي هو المقياس الأدق والأكثر تعبيراً عن الهامش الحقيقي الذي تتقاضاه البنوك، وبالتالي ضرورة اعتماد هذا المقياس من قبل المحللين والدارسين لموضوع هامش أسعار الفائدة.
 - لغايات حساب هامش سعر الفائدة الحقيقي، اعتمدت الدراسة على بيانات البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها ١٣ بنكاً، والتي تشكل موجوداتها ٢, ٧٦٪ من إجمالي موجودات البنوك في الأردن، وهذا يعكس ارتفاع تمثيل العينة للسوق المصرفي الأردني.
 - تظهر النتائج بأن هامش سعر الفائدة الحقيقي في الأردن بلغ ٣, ٢٤٪ في عام ٢٠١٧، مقارنةً مع هامش مقداره ٣, ٢٥٪ في عام ٢٠١٦. وبالتالي فإن هامش الفائدة الحقيقي لم يشهد أي ارتفاع في عام ٢٠١٧، بل على العكس فقد انخفض بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه في عام ٢٠١٦.

١ - تمهيد

كثرت التساؤلات المطروحة في الآونة الأخيرة حول ارتفاع أسعار الفوائد لدى البنوك العاملة في الأردن، وأثير الكثير من النقاش حول ارتفاع الهامش بين سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وسعر الفائدة على الودائع، وهو مؤشر هامش بسيط ومضلل.

وفي ضوء التساؤلات المطروحة والادعاءات المتعلقة بارتفاع هامش الفائدة في الأردن، ونظراً لأن الطريقة المستخدمة حالياً في حساب الهامش - والتي تستند على الفرق بين سعر الفائدة على القروض والسلف وسعر الفائدة على الودائع لأجل - تساهم في تضخيم الهامش، كما تعتبر غير دقيقة للعديد من الأسباب التي سيتم توضيحها في هذه الدراسة، فلا بد من أن يتم دراسة هامش سعر الفائدة بطريقة علمية وأكثر دقة، وبحيث يمكن من خلالها إظهار الهامش الحقيقي، وتحديد العناصر والمكونات الأساسية التي ينبغي أن تدخل في حسابه.

وبناءً على ما سبق، تهدف هذه الدراسة لحساب هامش سعر الفائدة الحقيقي في الأردن، وذلك بالاعتماد على المفهوم العلمي لهامش سعر الفائدة، واستناداً إلى البيانات الفعلية المنشورة من قبل البنوك، وبالشكل الذي يوضح الحقائق ويزيل الغموض المثار حول الموضوع.

٢ - دور البنوك كوسيط مالي في الاقتصاد

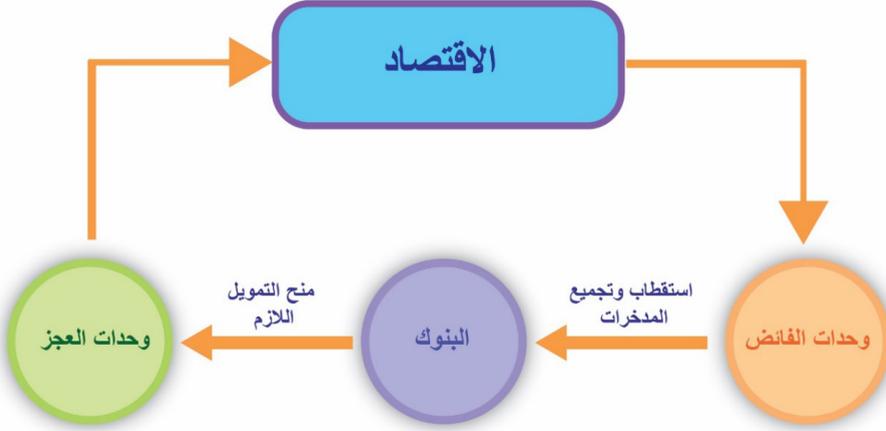
تلعب البنوك في الأردن وفي جميع دول العالم دوراً كبيراً باعتبارها وسيط مالي بين وحدات الفائض (Surplus Units) ووحدات العجز (Deficit Units) في المجتمع، حيث تقوم باستقطاب وتجميع المدخرات من خلال أوعيتها الادخارية (الودائع) ومن ثم تستخدمها لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية وعلى مستوى القطاع العائلي، وقطاع الأعمال، والحكومة.

وهذا الدور الذي تلعبه البنوك يعرف بدور الوساطة المالية في الاقتصاد (Financial Intermediation Role)، فالبنوك هي مؤسسات مالية تقوم بقبول الودائع وتقديم القروض، حيث أنها تقوم باستقطاب الودائع من المدخرين ومن ثم استخدامها في تقديم مختلف أشكال التمويل للأفراد والشركات والحكومات (أنظر شكل رقم ١).

وكما تشير البيانات الخاصة بدور الوساطة الذي تمارسه البنوك في الاقتصاد الأردني، فقد شكل إجمالي رصيد الودائع التي تم استقطابها من قبل البنوك العاملة في الأردن ما نسبته ١١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي كما في نهاية عام ٢٠١٧. أما التسهيلات الائتمانية التي منحها البنوك العاملة في الأردن تفضيلاً لدور الوساطة الذي تقوم به، فقد شكلت ٨٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٧. كما بلغت حصيلة استثمارات البنوك في أدوات وسندات الخزينة، والتي تعتبر نوعاً من أنواع التمويل المقدم للحكومة المركزية، حوالي ٦,٦ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٧ والتي تشكل نسبة ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (١)

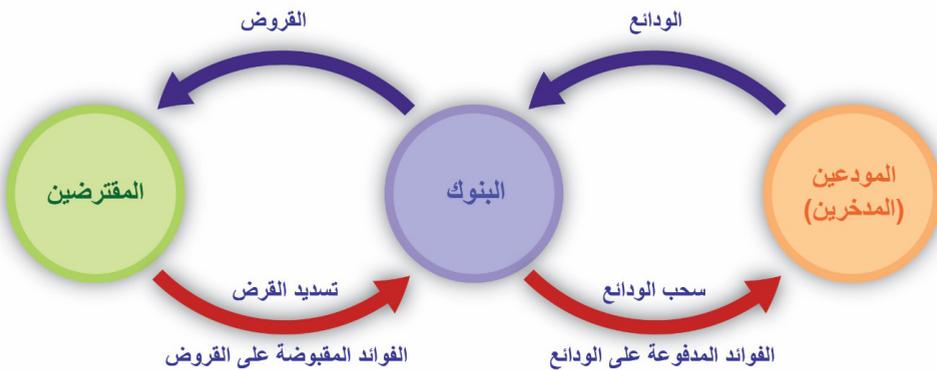
دور الوساطة المالية للبنوك في الاقتصاد



ويعتبر قبول الودائع وتقديم القروض الوظيفة الأساسية أو التقليدية للبنوك (Traditional Function) (أنظر الشكل رقم ٢)، حيث أن البنوك تقوم بالحصول على الودائع مقابل دفع فوائد للمودعين، ثم تقوم باستخدام تلك الأموال في منح القروض مقابل الحصول على فوائد من المقترضين. كذلك تقوم البنوك بالعديد من الوظائف الأخرى والتي تتقاضى عليها عمولات، مثل خدمات الصرف الأجنبي، وخدمات الوساطة، والتأمين المصرفي، وتسديد الفواتير، وغيرها من الوظائف.

شكل رقم (٢)

الوظيفة التقليدية للبنوك



وينطوي على الوظيفة التقليدية للبنوك إيرادات وتكاليف، حيث تتمثل الإيرادات الأساسية بالفوائد المقبوضة التي تحصل عليها البنوك على الموجودات المدرة للفائدة لديها مثل التسهيلات الائتمانية وسندات الخزينة والإيداعات لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية والمصرفية.

بالمقابل، تتحمل البنوك تكاليف عديدة أيضاً، أهمها مدفوعات الفوائد على المطلوبات التي تحمل فائدة والتي تدفعها البنوك للحصول على الودائع أو لاقتراض الأموال. كما أن ممارسة البنوك لوظيفتها التقليدية تتضمن على العديد من التكاليف الأخرى غير تكاليف الفوائد، وأهمها تكاليف الديون المتعثرة والمعدومة، ورسوم ضمان الودائع، وتكاليف الاحتياطي الإلزامي (وهي قيمة الحد الأدنى الذي يتوجب على البنوك المرخصة الاحتفاظ به لدى البنك المركزي الأردني وفاءً بنسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي المفروضة على الودائع لدى البنوك المرخصة والبالغة نسبتها 7٪).

ونظراً لأن البنوك كغيرها من شركات الأعمال تهدف لتحقيق الأرباح، فلا بد أن تكون الفوائد المقبوضة أعلى من الفوائد المدفوعة وذلك حتى يتسنى للبنك تحقيق دخل كافي لتسديد التكاليف الأخرى التي يتحملها مثل نفقات الموظفين، وتكاليف المخصصات المتنوعة، وغيرها، إضافة لدفع الضرائب المستحقة على دخل البنك، وتحقيق أرباح مناسبة لمساهمي البنك.

٣- مفهوم وأهمية هامش سعر الفائدة

يعتبر هامش سعر الفائدة من أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنوك وفعاليتها في توظيف مصادر أموالها والقيام بدورها الرئيسي المتمثل بالوساطة المالية بين المودعين والمقترضين. وبالتالي فإن انخفاض مستوى الهامش يعكس ارتفاع كفاءة البنوك وقدرتها على تأدية دور الوساطة بكفاءة عالية.

وهناك العديد من التعاريف التي قدمها الباحثين لمفهوم هامش سعر الفائدة، والتي تدور في جوهرها حول الفرق بين ما يتقاضاه البنوك على توظيفات أموالها، وبين ما تدفعه البنوك من كلف للحصول على الأموال من كافة مصادرها.

حيث يعرفها البعض على أنها الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة من قبل البنوك. كما يعرف البعض الآخر هامش سعر الفائدة بأنه الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها البنك على القروض الممنوحة منه والفائدة التي يدفعها البنك على الودائع الموجودة لديه.

ونظراً لأن استخدامات أو توظيفات أموال البنوك لا تقتصر على القروض فقط، وإنما هناك العديد من التوظيفات الأخرى التي تدر فوائدها دائنة، وكذلك الأمر بالنسبة لمصادر أموال البنوك فهي تشمل العديد من عناصر المطلوبات الأخرى التي تُحمّل البنك فوائد مدينة، فلا بد من اعتماد تعريف أكثر دقة وشمولية لمفهوم هامش سعر الفائدة، وهو الهامش الذي يقيس الفرق بين الفوائد الدائنة المقبوضة من الأصول المدرة للفوائد، وبين الفوائد المدينة المدفوعة على المطلوبات التي تحمل فوائد.

٤- طرق حساب هامش سعر الفائدة

في هذه الدراسة سيتم التركيز على مقياسين لهامش سعر الفائدة مع توضيح مزايا حساب كل واحد منهما، وبيان المقياس الأكثر دقة والأكثر ملائمة من بينهما.

(١) هامش سعر الفائدة البسيط

يتم حساب هامش سعر الفائدة البسيط بأخذ الفرق بين أسعار الفائدة على القروض والسلف وأسعار الفائدة على الودائع لأجل (أنظر المعادلة رقم ١).

معادلة رقم (١)

هامش سعر الفائدة البسيط

$$\begin{array}{|c|} \hline \text{الوسط المرجح لاسعار} \\ \text{الفائدة على الودائع} \\ \text{لأجل} \\ \hline \end{array} - \begin{array}{|c|} \hline \text{الوسط المرجح لاسعار} \\ \text{الفائدة على القروض} \\ \text{والسلف} \\ \hline \end{array} = \begin{array}{|c|} \hline \text{هامش سعر الفائدة} \\ \text{البسيط} \\ \hline \end{array}$$

وقد شاع استخدام هامش سعر الفائدة البسيط للعديد من الأسباب، أهمها:

- سهولة وسرعة حسابه.
- توفر المعلومات اللازمة لحسابه، وبشكل شهري.
- إلا أن هامش سعر الفائدة البسيط يعاني من عدة عيوب، أهمها ما يلي:
- الاعتماد على سعر الفائدة المعلن أو الاسمي وليس سعر الفائدة الحقيقي للقروض والسلف وللودائع لأجل.
- افتراض تساوي قيمة رصيدي التسهيلات الائتمانية والودائع عند حسابه، وهذا الأمر غير صحيح لأن قيمة رصيد التسهيلات تكون في الغالب أقل من قيمة رصيد الودائع، فقد شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في الأردن ما نسبته ٧٤٪ من إجمالي رصيد الودائع لديها في نهاية عام ٢٠١٧.
- تجاهل التكاليف المصاحبة للتسهيلات الائتمانية، بما في ذلك الديون غير العاملة أو المتعثرة والديون المعدومة، وتكاليف المخصصات المتنوعة.
- تجاهل التكاليف المتعلقة بالودائع، بما في ذلك تكاليف ضمان الودائع، وتكاليف الاحتياطي النقدي.
- تجاهل الفوائد الأخرى التي تحصلها البنوك من توظيفات الأموال الأخرى مثل الفوائد على السندات الحكومية وعلى ودايع البنك لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية والمصرفية الأخرى والتي تكون ذات عوائد منخفضة نسبياً وأقل بكثير من سعر الفائدة على القروض والسلف. وبالتالي فإن سعر الفائدة على القروض والسلف يمثل أعلى سعر فائدة ممكن أن تتقاضاه البنوك، ولكنه لا يعكس المستوى الفعلي لمتوسط

الفوائد التي تحصلها البنوك على توظيفات أموالها والذي يكون أقل بكثير من متوسط الفائدة على القروض والسلف.

ونظراً للعيوب السابقة، فإن هامش سعر الفائدة البسيط سيعمل بالضرورة على تضخيم وتشويه الهامش، وبالتالي سيعطي فكرة مضللة وغير واقعية عن مستوى هامش الفائدة في الجهاز المصرفي الأردني. وبالتالي لا يمكن اعتماد هامش سعر الفائدة البسيط لقياس هامش سعر الفائدة الحقيقي.

وكما يبين الجدول رقم (١) والشكل رقم (٢) التاليين، فقد بلغ هامش سعر الفائدة البسيط في الأردن في نهاية عام ٢٠١٧ حوالي ٨٤، ٤٪، والذي يعتبر أعلى بمقدار ٥ نقاط أساس عن مستواه في عام ٢٠١٦ والذي بلغ ٧٩، ٧٩٪. كما بلغ هامش سعر الفائدة البسيط في عام ٢٠١٥ حوالي ١٨، ٥٪ وهو الهامش الأعلى خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٧). وبالتالي فإن ما يثار عن ارتفاع هامش الفائدة في عام ٢٠١٧ ليس صحيحاً حتى عند الاستناد على منهجية هامش سعر الفائدة البسيط.

جدول رقم (١)

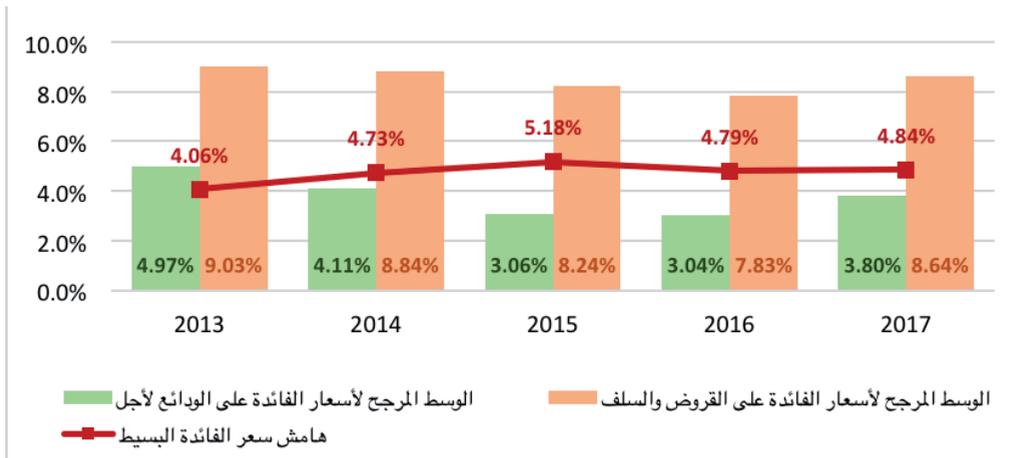
هامش سعر الفائدة البسيط في الأردن

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | (%) |
|------|------|------|------|------|---|
| 3.80 | 3.04 | 3.06 | 4.11 | 4.97 | (أ) الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل |
| 8.64 | 7.83 | 8.24 | 8.84 | 9.03 | (ب) الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف |
| 4.84 | 4.79 | 5.18 | 4.73 | 4.06 | = هامش سعر الفائدة البسيط (أ - ب) |

- المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، هيكل أسعار الفوائد.

شكل رقم (٢)

تطور هامش سعر الفائدة البسيط خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٣)



(٢) هامش سعر الفائدة الحقيقي:

تقوم منهجية هامش سعر الفائدة الحقيقي على فكرة حساب الفرق بين المتوسط الموزون لأسعار الفائدة المقبوضة من البنوك على الأصول المدرة للفوائد وبين المتوسط الموزون لأسعار الفائدة المدفوعة من البنوك على المطلوبات التي تحمل فوائد. حيث تتفاوت أسعار الفائدة التي تتقاضاها البنوك على توظيفاتها المالية، كما يتفاوت الحجم النسبي لاستثمار البنوك في كل بند من بنود الأصول المدرة للفوائد، وكذلك الأمر بالنسبة للمطلوبات والتي تتفاوت نسب الفائدة عليها حسب النوع.

ويمكن حساب هامش سعر الفائدة الحقيقي بأخذ الفرق بين نسبة الفوائد الدائنة على الأصول المدرة للفوائد وبين نسبة الفوائد المدينة على المطلوبات التي تحمل فوائد، كما تشير المعادلة رقم (٢) أدناه.

معادلة رقم (٢)

هامش سعر الفائدة الحقيقي

$$\boxed{\text{نسبة الفوائد المدينة على المطلوبات التي تحمل فوائد}} - \boxed{\text{نسبة الفوائد الدائنة على الأصول المدرة للفوائد}} = \boxed{\text{هامش سعر الفائدة الحقيقي}}$$

حيث أن؛

نسبة الفوائد الدائنة على الأصول المدرة للفوائد = الفوائد الدائنة ÷ الأصول المدرة للفوائد.

نسبة الفوائد المدينة على المطلوبات التي تحمل فوائد = الفوائد المدينة ÷ إجمالي الودائع والأموال المقترضة بعد خصم متطلبات الاحتياطي النقدي.

مكونات هامش سعر الفائدة الحقيقي

إن حساب هامش سعر الفائدة الحقيقي يتطلب توفر أربعة مكونات رئيسية وهي الفوائد الدائنة، والأصول المدرة للفوائد، والفوائد المدينة، والمطلوبات التي تحمل فوائد. وفيما يلي توضيح لهذه المكونات:

١. **الفوائد الدائنة:** وهي عبارة عن الفوائد المقبوضة والتي حصلها البنك من أصوله المدرة للفوائد، وتشمل هذه الفوائد على الفوائد المتأتية من التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للأفراد (التجزئة)، والشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحكومة والقطاع العام، والقروض العقارية، إضافة للفوائد المتأتية من حسابات البنك لدى البنوك المركزية، والفوائد على الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، والفوائد المتأتية من الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.

٢. **الأصول المدرة للفوائد:** وهي عبارة عن موجودات البنك التي يحقق عليها فوائد دائنة (مقبوضة). وتتضمن هذه الموجودات على ما يلي:

- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية: وتتضمن الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك المركزية، والودائع لأجل والخاضعة لإشعار لدى البنوك المركزية، ومتطلبات الاحتياطي النقدي، إضافة لشهادات الإيداع. ويستبعد من هذا البند رصيد النقد الموجود في خزائن البنك نظراً لأنه لا يحقق أي فوائد، كما يتم استبعاد متطلبات الاحتياطي الإلزامي.
 - أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية: وتتضمن الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية محلية وخارجية، وودائع تستحق خلال فترة ٣ أشهر أو أقل لدى بنوك ومؤسسات مصرفية محلية وخارجية، وشهادات إيداع تستحق خلال فترة ٣ أشهر أو أقل. ويستبعد من هذا البند الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية محلية وخارجية لأنها لا تحقق أي فوائد في معظم الحالات.
 - إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية: وتتضمن الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية محلية وخارجية والتي تستحق بعد ٣ أشهر أو أكثر.
 - إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة: وتتضمن إجمالي التسهيلات الممنوحة للأفراد، والشركات، والحكومة والقطاع العام، والقروض العقارية، قبل تنزيل الفوائد المعلقة ومخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة.
 - موجودات مالية بالتكلفة المطفأة: وتتضمن أساساً على سندات وأذونات الخزينة، وسندات الشركات.
٣. الفوائد المدينة: وهي عبارة عن الفوائد المدفوعة والتي قام البنك بدفعها على مصادر أمواله من المطلوبات. وتشمل الفوائد المدفوعة على ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية، وودائع العملاء، والتأمينات النقدية، إضافة للفوائد المدفوعة على الأموال المقترضة، ورسوم ضمان الودائع.
٤. المطلوبات التي تحمل فوائد: وهي عبارة عن مطلوبات البنك التي يدفع عليها فوائد مدينة (مدفوعة). وتتضمن هذه المطلوبات على ما يلي:
- ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية لدى البنك: بما في ذلك الحسابات الجارية وتحت الطلب والودائع لأجل.
 - ودائع العملاء: وتشمل حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب، وودائع التوفير، والودائع لأجل والخاضعة لإشعار، وشهادات الإيداع.
 - التأمينات النقدية: بما فيها التأمينات مقابل تسهيلات مباشرة أو تسهيلات غير مباشرة.
 - الأموال المقترضة: وتتضمن الأموال المقترضة من البنك المركزي أو من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والخارجية.
 - متطلبات الاحتياطي النقدي: يتم خصم هذا المبلغ من إجمالي المطلوبات التي تحمل فوائد.

أهم مميزات وعيوب هامش سعر الفائدة الحقيقي

المميزات:

- ارتفاع مستوى الدقة والقدرة عن التعبير الفعلي عن هامش سعر الفائدة.
- مراعاة التفاوت في أسعار الفائدة على توظيفات أموال البنوك، وذلك من خلال الاعتماد على قيمة الفوائد المقبوضة فعلياً وليس على متوسط أسعار الفائدة.
- مراعاة التفاوت في أسعار الفائدة على مصادر أموال البنوك التي تحمل فائدة، وذلك من خلال الاعتماد على قيمة الفوائد المدفوعة فعلياً وليس على متوسط أسعار الفائدة.
- مراعاة التفاوت في حجم كل بند من بنود الأصول المدرة للفوائد، والمطلوبات التي تحمل فوائد.
- أخذ الفوائد الأخرى التي تحصلها البنوك من توظيفات أموالها بعين الاعتبار مثل الفوائد على السندات الحكومية وعلى ودائع البنك لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية والمصرفية الأخرى.
- أخذ الكلف المصرفية الرئيسية المصاحبة لتوظيف الأموال أو الحصول عليها بعين الاعتبار، وخصوصاً التكاليف المتعلقة بمخصصات تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة، وتكاليف ضمان الودائع، وتكاليف الاحتياطي النقدي.

العيوب:

- انخفاض دورية حساب الهامش: وذلك بسبب صعوبة حساب الهامش بشكل شهري نظراً لعدم توفر البيانات اللازمة بشكل شهري، وإنما يمكن حساب الهامش بشكل ربعي على أكثر تقدير.

حساب هامش سعر الفائدة الحقيقي

لغايات حساب هامش سعر الفائدة الحقيقي، تم الاعتماد على بيانات البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها ١٣ بنك، والتي تشكل موجوداتها حوالي ٢, ٧٦٪ من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن، وهو ما يعكس ارتفاع تمثيل العينة للسوق المصرفي الأردني. وقد تم أخذ البيانات المتوفرة لآخر سنتين (٢٠١٦ - ٢٠١٧) لغايات المقارنة. والجدول رقم (٢) يلخص نتائج حساب هامش سعر الفائدة الحقيقي.

جدول رقم (٢)

حساب هامش سعر الفائدة الحقيقي في الأردن

| 2017 | 2016 | البند (مليون دينار) |
|---------------------------|------------|--|
| 2,677.754 | 2,467.741 | (1) الفوائد الدائنة |
| الأصول المدرة للفوائد | | |
| 30,384.892 | 28,011.693 | إجمالي التسهيلات الائتمانية |
| 3,827.532 | 3,751.274 | + نقد وارصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء النقد في الخزينة ومتطلبات الاحتياطي النقدي) |
| 3,089.281 | 3,534.616 | + ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (باستثناء الحسابات الجارية وتحت الطلب) |
| 419.275 | 272.381 | + ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية |
| 10,266.125 | 10,516.717 | + موجودات مالية بالتكلفة المطفأة |
| 47,987.105 | 46,086.681 | (2) مجموع الأصول المدرة للفوائد |
| 5.58% | 5.35% | (أ) نسبة الفوائد الدائنة على الأصول المدرة للفوائد (2/1) (%) |
| 1,034.809 | 888.962 | (3) الفوائد المدينة |
| المطلوبات التي تحمل فوائد | | |
| 45,428.367 | 43,599.883 | إجمالي الودائع |
| 906.561 | 713.173 | + أموال مقترضة |
| 2,205.356 | 1,989.157 | - متطلبات الاحتياطي النقدي |
| 44,129.572 | 42,323.900 | (4) مجموع المطلوبات التي تحمل فوائد |
| 2.34% | 2.10% | (ب) نسبة الفوائد المدينة على المطلوبات التي تحمل فوائد (4/3) (%) |
| 3.24% | 3.25% | هامش سعر الفائدة (1 - ب) (%) |

- المصدر، محتسبة استناداً على إفصاحات البنوك المنشورة على موقع بورصة عمان.

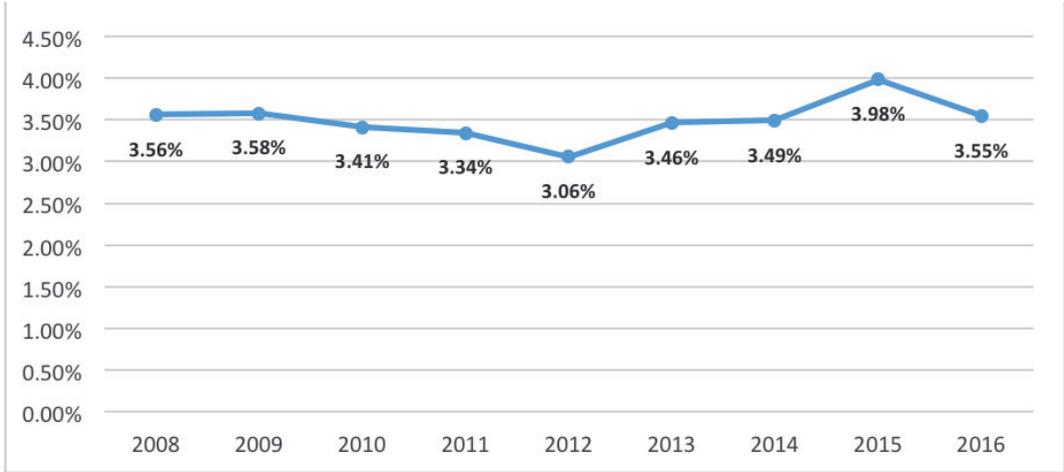
وبناءً على الجدول السابق، فقد بلغ هامش سعر الفائدة الحقيقي في الأردن ٢٤، ٣٪ في عام ٢٠١٧، مقارنةً مع هامش مقداره ٢٥، ٣٪ في عام ٢٠١٦. وبالتالي فإن هامش الفائدة الحقيقي لم يشهد أي ارتفاع في عام ٢٠١٧، بل على العكس فإنه قد انخفض بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه في عام ٢٠١٦. وهو ما يدحض الادعاءات التي تثار حول ارتفاع الهامش في الأردن والمستندة إلى هامش سعر الفائدة البسيط والذي لا يمكن الاعتماد عليه لحساب الهامش نظراً للعديد من العيوب التي يتضمنها.

٥- مقارنة دولية لهامش سعر الفائدة

تشير البيانات المتوفرة على موقع البنك الدولي والمتعلقة بهامش سعر الفائدة في الأردن إلى أن هامش سعر الفائدة تراوح من ٠، ٦٪ إلى ٩، ٨٪ خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٦)، وبمتوسط عام بلغ ٤٩، ٣٪. وقد بلغ الهامش ٥٥، ٣٪ في عام ٢٠١٦ منخفضاً بحوالي ٤٢ نقطة أساس عن مستواه في عام ٢٠١٥.

شكل رقم (٤)

تطور هامش سعر الفائدة في الأردن وفقاً لبيانات البنك الدولي

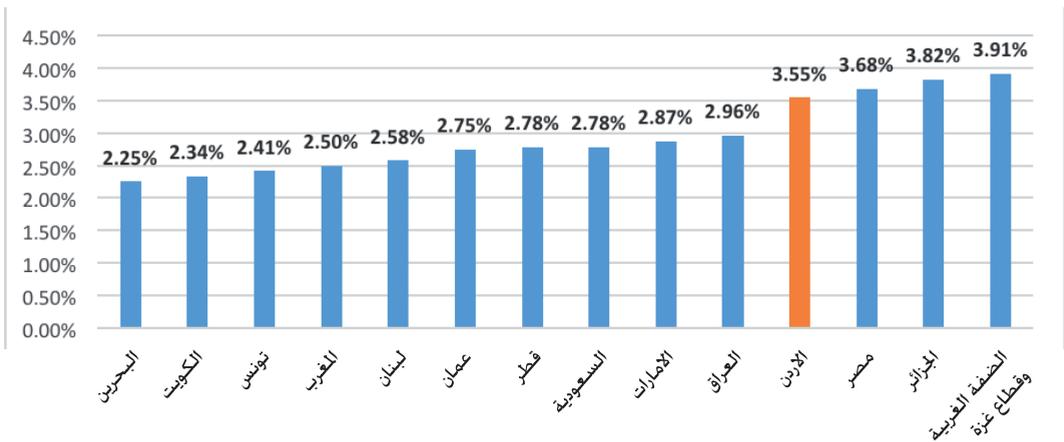


- المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية (Global Financial Indicators).

وبمقارنة هامش سعر الفائدة في الأردن بباقي الدول العربية وفقاً لبيانات البنك الدولي أيضاً، يمكن ملاحظة أن هامش سعر الفائدة في الدول العربية النفطية يعتبر أقل بكثير من الهامش في الدول غير النفطية، وذلك نظراً لارتفاع معدلات الادخار في تلك الدول، وارتفاع مستويات السيولة لدى البنوك. أما على صعيد الدول، فيلاحظ بأن الأردن يأتي في المرتبة الرابعة من حيث مستوى الهامش وذلك بعد الضفة الغربية وقطاع غزة، والجزائر، ومصر.

شكل رقم (٥)

مقارنة هامش سعر الفائدة في الأردن مع مجموعة من الدول العربية وفقاً لبيانات البنك الدولي (لعام ٢٠١٦)



- المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية (Global Financial Indicators).

٦- الخلاصة والاستنتاجات

إن هامش سعر الفائدة البسيط والذي هو عبارة عن الفرق بين أسعار الفائدة على القروض والسلف وأسعار الفائدة على الودائع لأجل، لا يمكن الاعتماد عليه نظراً للعديد من العيوب التي تتخلله والتي تصب في تضخيم الهامش وإعطاء فكرة مضللة وغير واقعية عن مستوى هامش الفائدة.

أما هامش سعر الفائدة الحقيقي والذي هو عبارة عن الفرق بين نسبة الفوائد الدائنة على الأصول المدرة للفوائد وبين نسبة الفوائد المدينة على المطلوبات التي تحمل فوائد، فإنه يتضمن على العديد من المميزات وأهمها ارتفاع مستوى الدقة والقدرة عن التعبير الفعلي عن هامش سعر الفائدة، وأنه يأخذ بعين الاعتبار جميع أنواع الفوائد المقبوضة والمدفوعة على مختلف أنواع توظيفات ومصادر أموال البنوك، ويأخذ كذلك الكلف المصرفية الرئيسية المصاحبة لتوظيفات أو مصادر أموال البنوك.

وبالتالي توصي الدراسة بضرورة أن يعتمد الباحثين والمحللين والدارسين لموضوع هامش أسعار الفائدة على هامش سعر الفائدة الحقيقي لأنه هو المقياس الأدق والأكثر تعبيراً عن الهامش الحقيقي الذي تتقاضاه البنوك.

٧- أهم المراجع

- البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشرات المالية العالمية (Global Financial Indicators).
- البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.
- البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٤.
- بورصة عمان، افصاحات الشركات المساهمة العامة، التقارير المالية السنوية.
- Dumičić, M., and Ridzak, T., (2013). Determinants of Banks' Net Interest Margins in Central and Eastern Europe. *Financial Theory and Practice*. Vol. 37 (1), pp. 1-30.
- Hijazeen, I., (2017). The Determinants of Net Interest Margins in the Jordanian Commercial Banks. *International Journal of Business and Social Science*. Vol. 8 (8). Pp. 27-37.
- Poghosyan, T., (2012). Financial Intermediation Costs in Low-Income Countries: The Role of Regulatory, Institutional, and Macroeconomics Factors. WP No. (140). IMF.
- Saksonova, S., (2014). The Role of Net Interest Margin in Improving Banks' Asset Structure and Assessing the Stability and Efficiency of their Operations. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*. 150. 132-141. 10.1016/j.sbspro.2014.09.017.